توجهات الصفوة نحو بعض المشكلات الاجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من مرشحي وأعضاء مجلس النواب (دائرة بندر المنيا دورة 2015)

محمد محمود عبد الرازق

المدرس المساعد بقسم علم الاجتماع

مقدمة :

نحن نعيش الآن واحداً من أكثر التحولات التي يشهدها العالم أكثر من أي وقت مضي ، وتعتبر القوة الدافعة لهذه التحولات أمراً يتعذر تغييره إلا وهو نمو سكان العالم والذي أحدث عملية التحضر والتي زادت من 2.5 مليار في عام 1950 إلي 7.2 مليار بحلول عام 2013 (الأمم المتحدة ، 2013) ومن المحتمل أن تصل إلي 8.1 مليار 9.62 مليار في عامي 2025 ، 2050 علي التوالي ة، وذلك وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة والتي لا تزال تفترض استمرار الانخفاض في معدلات الخصوبة ، وفي العام 2007 اصبحت المراكز الحضرية علي الأماكن التي يعيش فيها معظم سكان العالم حيث بلغ عدد سكان الحضر في العالم ولأول ومرة في تاريخ البشرية أكثر من 50 % ، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة تستخدم نفس مؤشرات التحضر مع مختلف البلدان وبالتالي فإن هذا الرقم يُعد تقريباً فقط ، وبطبيعة الحال فإن هذه الأغلبية الحضرية حدثت في وقت سابق في أجزاء من العالم فعلي سبيل المثال أظهر بقرار 1851 ذلك في إنجلترا وويلز كأول منطقة لديها سكان حضريين أكثر من سكان الريف وفي عقود لاحقة وصلت البلدان الواحدة تلو الأخري إلي نسبة التحضر 50 % ، وبشكل متزايد وفي العالم المتقدم هذه النسبة غالباً ما تصل إلي 75 % وكثيراً من الناس يعيشون في مناطق تتبع الريف إدارياًُ ولكنها في الواقع متصلة بأقرب مدينة من خلال عمليات التنقل (يمكن ملاحظة ذلك في العديد من قري مصر المتاخمة للمدن) وعلي الرغم من أن معظم البلدان النامية لا تزال أكثر ريفية مقارنة بسكان الحضر إلا أن هذا التوازن يتغير بسرعة كبيرة وفائقة (1) .

وربما تعكس الحالة السابقة وهذه التحولات الكبيرة نحو النمو الحضري في العالم بشكل عام وفي مجتمعنا بشكل خاص ظهور العديد من المشكلات المصاحبة لها في التعليم والإسكان والبطالة والصحة والمشكلات البيئية ما يحتاج إلي جهود كبيرة للسيطرة عليها من جانب المواطنين العاديين أو المتخصصين أو ما يمكن أن نطلق عليهم صفوة المجتمع .

ومن ناحية أخري يؤكد عدد غير قليل من علماء الاجتماع والسياسة أنه ليست هناك مسألة أكثر ألحاحاً في التاريخ الحديث للفكر السياسي والاجتماعي من تلك التي تتناول مفهوم " الصفوة " ولعلنا نتفق في الرأي مع هؤلاء الذين يرتأون أن النظرة المتفحصة تتيح للباحثين في علوم السياسة والاجتماع فرصة تحديد الجماعة أو الجماعات التي استطاعت وتستطيع أن تصل إلي مواق ع " القوة " في شتي الأزمنة والأمكنة ، ونعني بمواضع القوة هنا تلك المواقع التي تستطيع بعجز الأفراد من خلالها السيطرة علي مقررات المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التي تتخذها أنشطة الحياة في شتي مناحيها ويعد وجود الصفوة أو الصفوات حتي داخل ما يسمي بالبناء الديمقراطي قضية أساسية في علم الاجتماع السياسي ولذا اتخذت دراسة الصفوات Elites مكاناُ بارزاً في السنين الأخيرة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية [2].

وتعد الصفوة هي المدخل الأكثر قدماً لمفهوم القوة ، حيث تسيطر مجموعة أو جماعة صغيرة من الافراد علي مواقع السلطة وتحتكر عمليات صنع القرار[3].

لقد بنيت الصفوة علي فكرة أن كل مجتمع يتكون من قسمين رئيسيين :

أ- الصفوة المختارة وهي قلة قادرة ومن ثم لها الحق في القيادة العليا .

ب- القاعدة العريضة من السكان المقدر لهم أن يكونوا محكومين . [4]

ومما لاشك فيه أن هناك تعريفات كثيرة قد أطلقت علي الصفوة وهي في رأينا الأقلية minority داخل أي تجمع احتماعي مثل المجتمع والدولة والحزب السياسي أو علي أية جماعة تمارس نفوذاً متفوقاً داخل المجتمع ، فالصفوة التي تمارس نفوذاً متفوقاً علي المجتمع

تسمي الصفوة الحاكمة أو كما يسميها وبعض الكتاب الصفوة السياسية وقد تأخذ هذه الفئة تسميات متعددة داخل المجتمع مثل صفوة القوة السياسية أو الطبقة الحاكمة أو المؤسسة أو الهيئة الحاكمة كما هو الحال في المجتمع البريطاني وهي تظهر بالضرورة علي درجة عالية من التعقيد في المجتمعات الصناعية .

- **إشكالية الدراسة :**

تعددت وتنوعت الدراسات التي اهتمت بالمشكلات الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، فهناك دراسة (علياء شكرى) حول أولويات المشكلات المجتمعية بين الجمهور العام والباحث العلمى (1) ، ودراسة (أميمة أبو الخير) حول تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصرى (2) ، ودراسة (نهى حجازى) عن الترتيب القيمى لمشكلات الحياة الحضرية لمدينة القاهرة (3) ، ودراسة (أمانى خليل) حول رؤى الشباب الجامعى ازاء بعض القضايا المجتمعية فى مصر (4) ، وتحاول هذه الدراسة رصد توجهات شريحة هامة من شرائح المجتمع المصرى نحو بعض المشكلات المجتمعية وهى شريحة الصفوة السياسية ، فهذه الاخيرة تكمن أهميتها فى إمكانية إتاحة الفرصة أمامها لاتخاذ القرار أو المشاركة فى صنعه لبعض هذه المشكلات ، كم أن ما تملكه من رأس مال سياسى و اجتماعى يؤهلها للاحتكاك بدوائر صنع القرار فى المجتمع ، فكان من الضرورة وجود دراسة تحاول الوقوف على توجهات هذه الشريحة نحو بعض مشكلات المجتمع والتى حددها الباحث فى ست مشكلات هى التعليم ، البطالة ، الفساد ، الصحه ، الاسكان ومشكلة المياة ، ولا يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى وضع تأطير نظرى لكل هذة المشكلات بقدر تركيزها على الجانب الميدانى كمحاولة لرصد توجهات الصفوة نحو هذه القضايا والمشكلات .

(1) علياء شكري . أولويات المشكلات المجتمعية بين الجمهور العام والباحث العلمي ، في : محمد الجوهري (تحرير) . علم الاجتماع والمشكلات المجتمعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 .

(2) أميمه كمال أبو الخير . تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري : دراسة استطلاعيه ، دراسة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2000 .

(3) نهى حجازي . الترتيب القيمى لمشكلات الحياة الحضرية لمدينة القاهرة : دراسة مقارنة لبعض شرائح المجتمع ، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2014 .

(4) أماني خليل سيد محمد . رؤى الشباب الجامعي إزاء بعض القضايا المجتمعية في مصر : دراسة ميدانية ، دراسة ماجستير ، كلية آداب بنها ، 2012

المشكلات الاجتماعية :

كانت دراسة المشكلات الاجتماعية Social problems منذ زمن بعيد واحدة من الاهتمامات المحورية في علم الاجتماع وخاصة في أمريكا ، غير أن التزام علماء الاجتماع بمهمة تطوير علم المجتمع قد أضعف إلي حد كبير إنشغالهم بالبحث في المشكلات الاجتماعية .

والمؤكد أن علماء الاجتماع لم ينظروا إلي نظامهم الفكري (علمهم) علي أنه دراسة للمشكلات الاجتماعية علي الرغم من أن هذا التوجه لعلم الاجتماع قد انتشر في كل أرجاء العالم .

وكان البحث حول الجريمة والانحراف والتوترات العرقية والسلالية و الطلاق وتفكك الأسرة والمرض العقلي ومشكلات التعليم والمجتمع المحلي الحضري هو الشغل الشاغل لعلماء الاجتماع لوقت طويل . بل إن هذه المشكلات قد استحوزت علي جهود عدد كبير من أساطين علم الاجتماع خلال عشرات السنين الحديثة عندما أخذ الاهتمام علي المستوي القومي بالعرق والسلالة والتعليم والحضر يتركز علي مجموعة مركبة من القضايا المتشابكة كانت بمثابة الأهداف للسياسة الاجتماعية علي مستويات الدولة والأمة والمجتمع المحلي .

إن دراسة المشكلات الاجتماعية كانت دائماً مصدر إنشغال بل والاختلاف بين علماء الاجتماع ، حيث كان هناك دائماً بعض الشد والتوتر بين الرغبة في أن يكون هذا

الانشغال ملائماً لعلم الاجتماع مع ما يتركه من انعكاسات علي دعم الإصلاح والتغبير في المجتمع بين الرغبة في إقامة علم اجتماع علمي يجري بحوثاً غير متحيزة ومتحررة من أحكام القيمة وهو أمر يصعب تحقيقه عند التركيز علي المشكلات الاجتماعية وما يثيره من جدل حول ما يجب أن يوجد في عالم الواقع [5].

والجدير بالذكر أنه عندما يدرس عالم الاجتماع المشكلات الاجتماعية ، فإنه يقوم بإجراء بحوث ذات طبيعة سوسيولوجية ، يعتبر تفسير الظاهرة السائدة في المجتمع هو محور نشاطه. ولا تقتصر مهمة عالم الاجتماع الذي يدرس المشكلات الاجتماعية ،على الوصف والتفسير، بل يتعين عليه تقديم مساهمة إيجابية نحو السيطرة علي الأمراض الاجتماعية ومنابعها، فهو يبحث عن أسباب وجود هذه المشكلات ويسعي إلي تقديم الحلول لها كما يسعي إلي مساعدة الآخرين علي فهم أفضل أسباب المشكلات وكيف نصبح أكثر قدرة علي رؤية المشكلات التي تواجه المجتمعات التي يعيشون فيها[6].

لقد حرر التصور الذي قدمه (فولر) و (مايرز) للمشكلات الاجتماعية ، الباحثين من إصدار أحكام قيمية حول ما إذا كان ذلك يعد تفككا إجتماعيا أم لا وبدلاً من ذلك حددت المشكلات الاجتماعية في تلك الظروف أو المواقف التي يعتبرها أعضاء المجتمع تهديداً بطريقة ما لقيمهم وبعبارة أخري أكثر بساطة فإن المشكلات الاجتماعية هي ما يظن الناس أنها كذلك .

ولكي تكون هناك مشكلة اجتماعية ينبغي توافر شرطين : أولاً ضرورة وجود ظرف موضوعي – جريمة ، فقر ، توتر عرقي أو ما إلي ذلك – بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة ملاحظين اجتماعيين، ثانياً ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة. هنا قد تلعب القيم دورها ، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي ، فإن هذا الظرف الموضوعي يصبح مشكلة اجتماعية [7].

ويري كل من بيروسى و فيلسوك أن هناك عوامل رئيسية تلعب دوراً مؤثراً في تعريف المشكلة الاجتماعية هذه العوامل هي :

- أن جماعات الصفوة في المجتمع والتي تتميز بالقوة هي التي غالباً ما تحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية وليست الأغلبية .
- أن الجماعات التي تعرف أو تحدد المشكلة الاجتماعية هي في الغالب ذات مصلحة خاصة في توصيف أو تحديد سلوك معين أو موقف أو حادث علي أنه مشكلة و عادة ما تذهب الجماعات ذات المصالح في تفسيرها للمشكلة الاجتماعية إلي أنها تعد نتاجاً لمجموعة من السمات الشخصيية للأفراد أكثر من كونها نتاجاً للبناء الاجتماعي في المجتمع .
- عادة ما يتم تحديد نطاق المشكلة الاجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي دون محاولة إدراك أو تحليل هذه المشكلة من خلال النطاق العالمي.
- أن المشكلات الاجتماعية عادة ما يتم تحديدها بعد أن يشعر أفراد المجتمع بها وليس قبل ذلك وبالتالي فإن تحديد المشكلة في المجتمع ليس قبلياً[8].

ويقدم أحمد زكي بدوي في معجمه (معجم العلوم الاجتماعية) تعريفاً للمشكلات الاجتماعية ينص علي أن المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية ، فهي مشكلات بمعني أنها تمثل اضطراباً وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة. وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتمشي مع المستويات المألوفة للجماعة. ويشير الحديث إلي أن المشكلة الاجتماعية هي كل صعوبة تواجه أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية القويمة والتي تعترض طريق عدد من أفراد المجتمع عند قيامهم بأدوارهم الاجتماعية .

وهكذا يذهب بعض الباحثين إلي أن المشكلة الاجتماعية هي مسألة أو قضية تتعلق بنشوء اتجاه أوميل أو موقف من المواقف الإنسانية لدى جماعة أو أكثر ، فهي صعوبة

اجتماعية تستدعي الانتباه والمناقشة والجدل وربما تقتضي الإثارة والبحث وأتخاذ القرار كما تؤدي إلي فعل إخلاص أو تعويض أو تكيفي .

ولقد جاء هذا التعريف لإكمال تعريف سابق كان قد قدمه كليرانس مارش سنة 1924م حين عرف المشكلة الاجتماعية بأنها موقف اجتماعي يجذب انتباه عدد لا بأس به من الملاحظين المختصين داخل المجتمع ويستدعي اهتمامهم بما يتطلب إعادة التوافق أو العلاج بعمل جماعي من نوع أو آخر .

أما روبرت ميرتون Robert Merton فيذهب إلي أن وجود مشكلة اجتماعية معينة يتطلب أن يكون هناك تعارضا مرئيا بين ما هو كائن وما ينبعي أن يكون. ويفرق ميرتون بين نوعين من المشكلات الاجتماعية : المشكلات الظاهرة Manifest وهي الحالات التي تدركها المجتمعات علي نطاق واسع باعتبارها مؤذية وتحتاج إلي حلول كالجريمة أو النزعة العرقية ، ثم المشكلات الكامنة Latent وهي الحالات المتعارضة مع القيم والمصالح السائدة ولكنها غير مدركة من قبل الجمهور .

ومن زاوية أخري ، يري رودني ستارك Rodney Stark أن الحالة تصبح مشكلة اجتماعية عندما يعرفها عدد كبير من الناس أو عدد من الأقوباء منهم حتي ولو كان ذلك مجافياً للحقيقة .

وهكذا طالما أن المشكلة تتطلب إدراك عدد من الناس أو عدد من الأقوياء منهم فلابد أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عليهم وإلا كيف يهتمون بها وكيف يشعرون بثقلها ؟ لقد أجاب البعض عن هذا السؤال حين ذكروا أنها غير مرغوبة ويشعرون بأن بالإمكان القيام بشئ ما حيالها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي .

هذا التعريف يتضمن أربع أفكار متميزة هي إن :

1- الحالة تؤثر علي عدد كبير من الناس .
2- هذا التأثير يتم بطرق غير مرغوبة .
3- هؤلاء الناس يشعرون بأن بالإمكان القيام بشئ ما حيالها .

4- هذا يتم من خلال الفعل الجماعي [9].

ويؤكد البعض علي أنه عندما يتفق عدد كاف من الناس في المجتمع علي وجود حالة تهدد نوعية حياتهم وقيمهم الأصلية ويتفقون أيضاً علي أن هناك شئا ما لابد من التدخل لمعالجته يقول علماء الاجتماع أن هذه الحالة في المجتمع يمكن أن يطلق عليها مشكلة اجتماعية ، وبعبارة أخري فإن أعضاء المجتمع يتوصلون إلي توافق في الآراء بأن الحالة التي تؤثر علي بعض أفراد السكان تكون مشكلة للمجتمع بأسره وليس فقط بالنسبة لأولئك الذين يتأثرون بها بشكل مباشر[10].

من أساسيات تحديد المشكلة أنها تكون واقعية وحادثة فعلاً في حياة الناس وليس من نسيج الخيال أو التصور (وهذا يعد شرطاً موضوعياً) ثم يتوجب شعور الناس بها أو إدراكهم لها (وهذا تحديد ذاتي) ولكن دائماً يشعر الناس بالشرط أو الظرف الموضوعي. وعند غياب هذا الشعور ينعدم اعتبار الحالة الإشكالية مشكلة ، فمثلاً إذا عد الناس الفقر قدراً محتوماً عليهم لا مفر منه ، فإن هذا الإعتبار يعني عدم الشعور بوجود مشكلة تعترض حياة الناس . فالفقر هنا لا يمكن عده مشكلة اجتماعية لهؤلاء الناس ، ذلك أن التحديد الذاتي منعدم. وهذا يوضح أن أحد أطراف التعريف الأساسي للمشكلة الاجتماعية غير وارد لذا فإنه يكون مبتوراً ولا يعبر عن حالة وجود مشكلة اجتماعية. وكذلك إذا كانت إحدي الشرائح الاجتماعية أو إحدي الجماعات العرقية لا تحمل موقفاً متعصباً أو متحيزاً ضد جماعة عرقية معينة فإنها لا تشعر بالتعصب وبذا لا تكون لديها مشكلة عنصرية .

في ضوء ذلك فإن التحديد الذاتي يستجيب للظرف الموضوعي في تعريف وجود مشكلة اجتماعية لأنه يمثل المرواز (البارومتر) لتحديد ماهية الظروف الموضوعية ، حيث يدفع الشاعرين بالظروف الموضوعية أو المدركين لها إلي أن يحكموا عليها علي أنها سبب لحدوث المشكلات لهم أم لا .

ومن جانب آخر فإن تباين القاعدة الثقافية في استعدادها لقبول الشروط الموضوعية أو رفضها يؤثر علي قبول الناس للظرف الموضوعي إذ أن سيادة التقنية والتقدم للعلمي في المجتمع تجعل قبول الناس للظروف الموضوعية .

يأخذ السياق بعين الاعتبار ويعمل علي تبريد آثار المشكلات الاجتماعية فضلاً عن استجابة الناس لإدراك الحالة الإشكالية تختلف من جماعة اجتماعية لأخري حسب مصالحها الذاتية ومستواها الثقافي ومواقفها الاجتماعية التي لا تمثل حالة واحدة في استجابتها أو مستواها الإدراكي تجاه الظرف الموضوعي. لا مناص من القول إذن إن التحديد الذاتي لا يمكن استعماله كمعيار ناضج أو مكتمل ومعتمد عليه في كل الحالات لتحديد المشكلة الاجتماعية لأنه منفعل بالمصلحة والموقع والتحصيل التربوي ، فقد يشعر الفرد بالظرف الموضوعي لكنه لا يقره بسبب مصلحته الذاتية الظرفية أوبسبب موقعه في التنظيم الذي يحول دون الإفصاح عن حقيقة الظرف الموضوعي، أو بسبب معتقده الديني. وهكذا فإن التحديد الذاتي يعد معياراً زئبقياً تؤثر فيه العديد من العوامل والمتغيرات. ويكفي القول أنه ذاتي لتوضيح عدم ثبوته وغياب صدقه من حيث استجاباته للظرف الموضوعي .

هناك تحديد ثان للمشكلة الاجتماعية مشابه للتحديد السابق مفاده النظرة الموحدة لعدد كبير من الأفراد للظروف التى يعيشونها ويعدونها غير مرغوب فيها ويحكمون عليها بأنها مصدر مشكلاتهم الاجتماعية. هذا التحديد طرحه (ديفيد دربلر) وعلي الرغم من غياب حكم الأفراد علي الظرف الموضوعي في هذا التحديد ، يبرز سؤال مفاده : كم هو عدد الأفراد اللازم لكي يحددوا الظروف غير المرغوب فيها ؟ هل يقصد بهم الأفراد الذين يحتلون مواقع اعتبارية عالية داخل المجتمع ؟ أم يتوجب تحديد نسبة مئوية في المجتمع تمثل الأغلبية لتقرر تلك الظروف غير المرغوب فيها ؟ أم إن أصحاب القرار ورجال السلطة هم الذين يجلبون انتباه عامة الناس للظروف غير المرغوب فيها ؟

ان هذا التحديد يوضح فقط أن الظروف غير المرغوب فيها هي مصدر مشكلات الناس ، لكن الواضح والثابت في هذا التحديد هو اتفاق الأفراد حول الظروف غير المرغوب فيها واتفاقهم علي أن هذه الظروف هي مصدر مشكلاتهم [11].

وقد زاد هذا الاهتمام بدراسة المشكلات نتيجة زيادة الاهتمام بدراسة مشكلات الإنسان المعاصر ، وأصبحت هذه المشكلات أكثر تعقيداً وأكثر عدداً من المشكلات التي قابلها الإنسان في العقود السابقة فالدراسة العلمية للمجتمع وما يطرأ عليه من تغييرات أي أن الدراسة العلمية للبناء الاجتماعي نسق القيم والمعايير والعلاقات والسلوك تساعدنا علي فهم المشكلات المعاصرة فهماً أفضل .

وقد سعي الإنسان إلي المنهج العلمي لتفسير الاشياء (الظواهر) التي يعجز عن فهمها لتبرير مخاوفه وتخفيف قلقه ولزيادة فهمه عن أحوال العالم الذي حوله وتقليل المصاعب التي يعاني منها ، وتمهيد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي للتقليل من مشكلات المجتمع .

والمشكلات الاجتماعية كثيرة ومتعددة فئمة مشكلات اقتصادية تتمثل في مشكلات الفقر وهناك مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة مع انخفاض الأجور والمرتبات في الوقت ذاته. وهناك بالإضافة إلي المشكلات الاقتصادية مشكلات صحية تبدو هذه المشكلات في الأمراض المستوطنة وإنتشار الأوبئة وإنخفاض مستوي الخدمات الصحية ، وأمراض سوء التغذية ، فالعامل الصحي يؤثر في مشكلة السكان والقدرة علي الإنتاج كما يحدد متوسط الأعمار في المجتمع .

وهناك مشكلات سياسية تتمثل في اللامبالاة من قبل الحكام أو سلبية الحكام وعدم إيمانهم بمشاركة الجماهير في الحكم. وهناك مشكلة الحرب وما تتمخض عنه من آثار وهناك أيضاً مشكلات التنشئة الاجتماعية وتتمثل في التربية الإتكالية وهناك مشكلات التعليم والتي تبدو في أوضح صورة في مشكلة الأمية .

وهذه المشكلات التي عرضنا لها تبين لنا أن المشكلات الاجتماعية ليست هي المشكلات التي تنشأ نتيجة الخروج علي القانون ، بل هناك من المشكلات ما ينجم عن الإعتداء علي معايير الجماعة أو التمرد علي المجتمع أو الفشل في التوحد مع القيم الأخلاقية أو القيم الاجتماعية ، كما أن هناك مشكلات كثيرة تظهر نتيجة العجز عن مسايرة التغيير والتوافق ، فعدم إحترام الوقت مشكلة إجتماعية في المجتمع الشرقي ، وضعف الحاجة إلي الإنجاز مشكلة اجتماعية في الدول المتخلفة والتواكلية مشكلة خطيرة في البلدان التي تفهم فيها وظيفة الدين فهماً خاطئاً. وفي هذه المشكلات لا تجد أي إعتداء علي القانون أو خروج علي المعايير ومن ثم فالمشكلات التي تظهر نتيجة التمرد علي القانون والإنحراف في المعايير الأخلاقية ليست وحدها المشكلات التي يعاني منها الإنسان وتعوق تقدمه[12].

ويري الباحث أن المشكلات السابقة وغيرها تحتاج من أفراد المجتمع بشكل دائم لعمليات تأطير مستمرة للوقوف علي أطرافها وتأثيراتها علي المجتمع ومحاولة وضع مجموعة من الحلول المناسبة للحد منها وتحجيمها بقدر الإمكان. وإذا ما كان ذلك يُعد واجباً علي كل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني فمن وجهة نظر الباحث لابد أن يكون هناك دور رئيسي للصفوة تقدمه في هذا الإطار .

الصفوة :

يؤكد عدد غير قليل من علماء الاجتماع والسياسة أنه ليست هناك مسألة أكثر إلحاحا فى التاريخ الحديث للفكر السياسي والاجتماعي من تلك التى تتناول مفهوم " الصفوة " ولعلنا نتفق فى الرأى مع هؤلاء الذين يرتأون أن النظرة المتفحصة تتيح للباحثين فى علوم السياسة والاجتماع فرصة تحديد الجماعة أو الجماعات التى استطاعت وتستطيع أن تصل إلى مواقع "القوة" فى المجتمع فى شتى الأزمنة والأمكنة . ونعنى بمواضع القوة أن هناك بعض المواقع التى يستطيع الأفراد من خلالها السيطرة على مقدرات المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التى تتخذها أنشطة الحياة فى شتى مناحيها . ويعد وجود الصفوة أو الصفوات حتى داخل ما يسمى بالبناء الديمقراطى قضية أساسية فى علم الاجتماع السياسي ، لذلك اتخذت دراسة " الصفوات Elites مكانا بارزا فى السنين الأخيرة فى أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية [13].

والصفوة اصطلاحا من الصفاء ممدود ضد الكدر وقد صفا الشراب يصفو صفاء ، وصفوة الشيئ خالصة يقال (محمد) صفوة الله من خلقه ومصطفاه [14] .

وصفوة كل شئ : خالصة. والصفوة بالكسر خيار الشئ وخلاصته وما صفا منه وصفوت القدر إذا أخذت صفوتها ، وفى الإناء صفوة من ماء أى قليل [15] .

واستخدمت كلمة " صفوة " منذ القرن السابع عشر وأن كان أول استخدام لها كان يعنى وصف السلع ذات النوعية الممتازة. وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة .

وطبقا لقاموس اكسفورد فإن أقدم استخدام معروف فى اللغة الإنجليزية لكلمة صفوة elite كان فى عام 1823 حينما كانت تطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية إلا أن المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا فى أواخر القرن التاسع عشر وفى ثلاثينيات القرن العشرين حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسيولوجية

الكبرى وربما يرجع السبب فى ذلك إلى ظهور أعمال اثنين من كبار علماء الاجتماع الإيطاليين وهما فلفريدو باريتو Pareto وجيتانو موسكا Masca بل ويرجع بعض الدارسين البدايات الحقيقة لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من النابهين إلى أعمال أفلاطون. ومن ناحية أخرى يعود التصور الاجتماعى والسياسي الحديث للصفوة إلى دفاع سان سيمون عن حكم العلماء ورجال الصناعة. أما المصادر الكلاسيكية لنظريات الصفوة فتتمثل فى مؤلف باريتو العقل والمجتمع وكتاب موسكا عن الطبقة الحاكمة و"دراسة ميلز" عن الأحزاب السياسية و"دراسة بيرنهام "عن الثورة الإدارية ، "ودراسة ميلز عن صفوة القوة "[16] .

- وينطلق مفهوم الصفوة من فرضية أساسية مؤداها أن تصريف شئون الحكم والإدارة فى المجتمع على اختلاف دروبها تقوم على أمره صفوة صغيرة من ذوى المكانة المتميزة ، تشكل فى مجملها القوام الأساسى لبنية القوة فى المجتمع [17] .
- والصفوة جماعة يمثلون دائما المقدمة ويرتبطون لتحقيق مصالحهم ويشتركون معاً فى كثير من الخبرات الحياتية مثل التعليم والطبقة ومفهوم المسئولية. أن الصفوة يسيطرون بشكل واسع على المصادر الشخصية إضافة إلى ممارسة تحكم واسع النطاق على الموارد الاجتماعية [18] .
- ويعرف باريتو الصفوة بأنها طبقة من الناس تحتل أعلى الدرجات فى تخصصاتها وأنشطتها. وعزز باريتو التعريف السابق بتقسيم الصفوة إلى قسمين :

أ – صفوة حاكمة : وهى التى تتضمن الأشخاص الذين يمثلون جزءا هاما فى الحكومة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

ب – صفوة غير حاكمة .

وقسم باريتو المجتمع إلى طبقتين :

أ – طبقة دنيا (اللاصفوة) .

ب – طبقة عليا (الصفوة) .

وتحتوى الطبقة العليا دائما على الحكام والمسيطرين على شئون المجتمع، وتحوى الطبقة الدنيا على المحكومين .

- ويعرف موسكا الصفوة : بأنها كل من يشغلون المناصب المتفوقة داخل المجتمع .

وإذا كانت حيثيات باريتو فى تحديد الصفوة ترتكز على العوامل النفسية فإن موسكا ارتكز على العوامل الاجتماعية والتنظيمية والسمات الشخصية فى تحديد الصفوة .

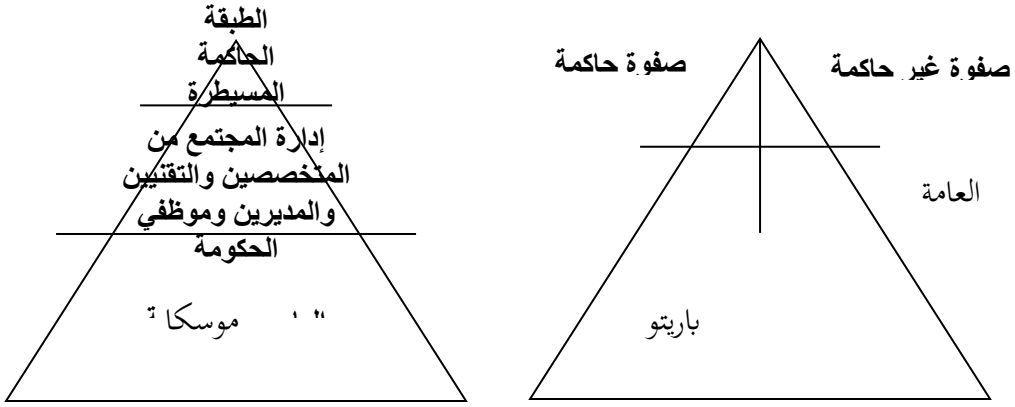

نموذجى الصفوة عند باريتو وموسكا [19]

- ويذهب " ميلز " أن القوة الحقيقية داخل أى مجتمع إنما تتجمع فى يد جماعة صغيرة نسبيا تمارس التأثير الفعلى على كافة النظم القائمة فى المجتمع. ويتألف فى كل مجتمع جماعة تمثل تألفا بين عدة شخصيات يجمع بينهم القدرة على ممارسة التأثير والرغبة فى التحكم فى القرارات المحورية داخل المجتمع .

وأهم خصائص جماعة الصفوة المؤثرة داخل المجتمع هى العضوية الطويلة داخل المجتمع،والثراء، وعضوية مجموعة كبيرة من التنظيمات القائمة داخل المجتمع والاهتمام بالعمل السياسي والحصول على قدر من التعليم أعلى من المتوسط إلى جانب الرغبة فى ممارسة الضبط والسيطرة على شئون المجتمع [20] .

a- الأثرياء المتحدون

b- السياسيون

C- العسكريون

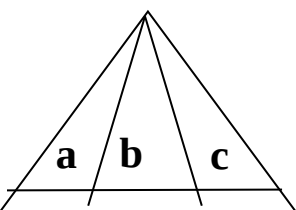

العامة

نموذج صفوة القوة عند ميلز [21]

وإذا كان مفهوم " صفوة القوة " الذى جاء به رايت ميلز يعد إسهاما فى هذا المجال حيث كان بمثابة محاولة للتقريب بين مفهومى " الصفوة والطبقة " إلا أن مفهوم صفوة القوة ظهر وكأنه تعبير عن طبقة حاكمة من نوع جديد هذا على الرغم من أن ذلك المفهوم لدى ميلز كان قادرا على استيعاب مصادر أخرى للتحكم بخلاف القوة الاقتصادية ألا وهى القوة السياسية والعسكرية [22] .

- ويتجه الصفويون فى تفسيراتهم إلى تحليل الصفوة بكل مستوياتها البيروقراطية والإدارية فضلا عن التنظيم والمستوى المؤسسى أو النظامى ويعتمدون فى ذلك على نموذج التناغم الكلى monolithic والنموذج الهرمى وعلى ما قدمه كل من ميلز وبالتزيل Batlzll فى (المؤسسة البروتستانتية) ودمهوف Damhoff فى مؤلفه" من يحكم أمريكا" ؟" ويعتمد أصحاب اتجاه الصفوة – منهجا – على تحليل كل من الشهرة Reputation والوضع البنائى والأصول الاجتماعية[23].
- ويعد مدخل الشهرة أو السمة من أهم المداخل المنهجية لدراسة الصفوة ويتألف هذا المدخل من :

أ – إعداد قائمة بالأشخاص الذين يفترض أنهم يمارسون تأثيرا على المستوى المحلى فى العمل والحكومة والمحليات وداخل الدائرة الاجتماعية التى تحيط بهم .

ب – سؤال قطاع فى المجتمع المحلى (الأخباريون) كى يقيموا الأشخاص فى القائمة السابقة وحسب تقييمهم يمكن حذف أو إضافة أى شخص يفرض نفسه على القائمة .

ج – اختزال القائمة فى صورتها النهائية حتى يتم تطويعها لتتناسب مع دراسة بناء القوة الصغرى داخل المجتمع [24] .

ومما سبق يتضح لنا وجود فكرة رئيسية فى تعريف الصفوة مؤداها وجود قلة مسيطرة تتحكم فى القرارات السياسية والاقتصادية وغالبية خاضعة لهذه القرارات وذلك رغم الأساليب

الديموقراطية الهادفة التى تعبر عن الارادات الجمعية إلا أن هناك تضاربا شديدا فى موقف العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود الصفوة واستمرارها كأسلوب للحكم .

فالبعض يؤكد أن مفهوم الصفوة مرتبط بوجود بناء طبقى استغلالى يفرز بالضرورة جماعات أو طبقات حاكمة وبالتالى فإن وجود الصفوة فى مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع . والبعض الآخر يؤكد أن ظهور الصفوة مطلب حتمى يفرضه التباين الاجتماعى وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة فضلا عن بعض الاعتبارات السيكولوجية التى تتمثل فى القدرات الخاصة التى يتمتع بها من يحتلون أوضاع الصفوة [25] .

وإنطلاقا من مفهوم باريتو حول الصفوة والتى تنظر إليهم على إعتبارهم مجموعة من الناس تحتل أعلى الدرجات فى تخصصاتها وأنشطتها ، وقع أختيار الباحث على مرشحى مجلس النواب على أعتبارهم فى أعلى سلم الممارسة السياسية ويحتلون درجة عالية من درجات المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى أن تقدمهم للترشح لشغل هذا المنصب والذى ينطوى بدوره على مجموعة من المهام (التشريعية و الرقابية) على حد سواء يجعل من الضرورة محاولة الوقوف على توجهاتهم نحو أبرز المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى أستنادا إلى رؤية الباحث وملاحظاته الواقعية .

الإجراءات المنهجية للدراسة

أهداف الدراسة :

تهدف هذة الدراسة إلى التعرف على توجهات الصفوة نحو بعض المشكلات المجتمعية من خلال :

- التعرف على توجهات الصفوة نحو تحديد أطراف كل مشكلة .
- التعرف على توجهات الصفوة نحو تأثيرات كل مشكله على المجتمع .
- التعرف على رؤية الصفوة نحو إيجاد حلول للحد من هذه المشكلات .

المنهج والأدوات :

ولقد اعتمدت الدراسة على استخدام منهج **المسح الاجتماعي بالعينة** ، حيث يمكن استخدام المسح لأغراض البحوث الوصفية ، الأستكشافيه و التفسيرية. ويعد الأسلوب الأنسب للدراسات التي تتخذ من الفرد وحدة للتحليل ، ويمتلك هذا الأسلوب العديد من نقاط القوه الكامنة مقارنة بالأساليب البحثية الأخرى ، فيعد وسيله فعالة لقياس ورصد مجموعة متنوعة من البيانات غير القابلة للملاحظة مثل توجهات الأفراد (السياسية على سبيل المثال) السمات ، الاتجاهات ، المعتقدات والسلوكيات (1) .

ويرى الباحث أنه ثمة ملاءمة منهجية بين موضوع الدراسة والمسح الاجتماعي من خلال استخدامه في سحب عينة من المرشحين وأعضاء مجلس النواب .

كما اعتمدت هذه الدراسة علي **المقابلة المتعمقة** كأداة للدراسة والتي تشير إلي نوع من المقابلات تتم فيه مقابلة الباحث لمبحوث واحد في المرة الواحدة ،ويكون هذا النوع من المقابلات صالحا في تقديم معرفه ومعلومات عميقة حول موضوع الدراسة من كل مبحوث حيث يحصل الفرد في المقابلة المتعمقة علي كل اهتمام وانتباه الباحث [2] .

مفاهيم الدراسة :

وإجرائيا حدد الباحث **مفاهيم الدراسة** فى مفهومى **الصفوة** : ويقصد بها الباحث الصفوة السياسية من مرشحى وأعضاء مجلس النواب عن دائرة بندر المنيا فى الانتخابات البرلمانية

2015 ، **والمشكلات الاجتماعية** : والتى حددها الباحث فى الحالة التى تؤثر من خلالها قضايا التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الفساد ، البطالة والمياة على أفراد المجتمع .

والجدير بالذكر أنة وقع أختيار الباحث على هذة المشكلات ليس فقط لأهمية تناولها بالدراسة والبحث ولكن إيضا لوجود بعض اللجان النوعية بمجلس النواب تحمل نفس مسمى هذة المشكلات ولما وقع أختيار الباحث على مرشحى وأعضاء البرلمان كعينة للدراسة فكان من الأهمية التعرف على توجهات هؤلاء نحو هذة المشكلات ورؤيتهم لحلول علمية لها .

مجالات الدراسة :

لقد تم سحب **عينة** قوامها (20) فردا من جملة (38) كانوا مرشحين لعضوية مجلس النواب عن دائرة بندر المنيا. ولقد راعى الباحث التمثيل بكافة مستوياته عند سحب العينة ، فكانت ممثلة نوعيا من خلال التنوع فى الاختيار بين الذكور والاناث

وعمريا من خلال كبار السن ومتوسطى الأعمار والشباب، وسياسيا من خلال مرشحى الاحزاب والمستقلين، وتراتبيا للأصوات فكما وقع أختيار الباحث على من لم يحالفهم الحظ فى الانتخابات أختار فى العينة من خاضوا جولة الإعادة والعضوين الفائزين بمقعدى الدائرة .

واستغرقت عملية جمع البيانات الميدانية قرابة التسعة أشهر ، واجه خلالها الباحث بعض الصعوبات أهمها صعوبة مقابلة بعض مفردات العينه ما استلزم تحديد أكثر من موعد للمقابلة وعدم قدرة بعض المبحوثين على الالتزام به ، بالأضافة إلى رفض عدد آخر من المرشحين لفكرة إجراء مقابلة بغرض البحث والدراسة .

- **أهم خصائص العينه :**

1- وقع ثلث أفراد العينة من المرشحين فى الفئة العمرية من (50-45) وحوالى الربع فى الفئة من (40-35) وجاء أقل عدد بين أفراد العينة فى الفئة من (35-25)وذلك على الرغم من الدور الذى لعبه الشباب فى المجال السياسى فى مصر وخصوصا بعد ثورة 25 يناير إلا أن

الباحث يرى أنه ثمة عوامل بنائية تلعب دورا بارزا فى اختيار المرشحين لعضوية مجلس النواب وأهمها الخبرات السياسية الكافيه للحصول على هذا المنصب.

2- معظم أفراد العينة كانوا من الذكور فى مقابل قلة من الإناث ما يدل على عزوف المرأة عن المشاركة السياسية من خلال الترشح لعضوية البرلمان واستمرارية وجود الكثير من العقبات التى تواجه التمكين السياسي للمرأة بشكل عام .

3- معظم أفراد العينة كانوا من المتزوجين ما يدعم فكرة الربط بين العمل السياسى والاستقرار الاجتماعى للفرد

4- حصل ثلثى أفراد العينة على تعليم جامعى والربع وصل لمرحلة فوق الجامعى ما يعطى مؤشرا إيجابيا حول توجهات هذة الفئة من المتعلمين نحو العمل السياسى ودعم ذلك تأكيد المجال السياسى والترويج لفكرة أن المجلس الحالى يعد مجلس (تشريعات) ماأدى إلى أقبال فئة من المتعلمين كبيرة على الترشح .

5- جاء ثلث مفردات العينة من أصحاب المهن الحرة ما يؤكد إقبال هذة الفئة على الترشح للا نتخابات وقدرتها على تحمل أعباء التجربة .

6- ثلث مفردات العينة يحصل على دخل أكثر من (10000 جنية شهريا) والربع من (5000 :7000) ما يؤكد ارتباط العمل السياسى وخصوصا الترشح بالقدرة المادية للفرد .

7- أكثر من نصف مفردات العينة لديهم حيازة زراعية أو عقارات أو أراضى أو مشروعات استثمارية ما يؤكد على النقطة السابقه .

8- أكثر من نصف مفردات العينة ليسوا أعضاء بأية أحزاب سياسية على الرغم من اتساع المجال أمام العديد من الأحزاب السياسية إلا أن ذلك يؤكد افتقار هذة الأحزاب لقواعد جماهيرية وعدم أقبال الناس على ممارسة العمل السياسي من خلالها .

9- معظم مفردات العينة ينتمون من حيث محل الميلاد إلى الحضر وتحديدا مدينة المنيا وذلك قطعا بعد تحديد دائرة بندر المنيا جغرافيا بمدينة المنيا فقط دون بعض القرى المجاورة التى كانت ضمن الحدود الجغرافية للدائرة فى وقت سابق .

10- حوالى ثلثى مفردات العينة ترشحو فى الانتخابات بشكل مستقل ما يؤكد تراجع دولر الأحزاب السياسية وضعف الأداء الحزبى بشكل عام .

لقد قام الباحث بعمل وزن عددي لكل مشكلة بحيث يبدأ من العدد (20) وهو عدد المبحوثين وينتهي بالعدد (120) وهو حاصل ضرب المشكلات الست في عدد المبحوثين فعلي سبيل المثال لو أعطي كل المبحوثين لمشكلة ما القيمة (1) من حيث ترتيب الأولوية يكون مجموعها (20) ، ولو أعطي كل المبحوثين القيمة (6) من حيث الترتيب لمشكلة ما يكون مجموعها (120) ، وعلي ذلك فالمشكلة التي تحصل علي أقل عدد في الترتيب تكون في مقدمة اختيار أولويات المبحوثين ثم التي تليها وهكذا .

جدول (16)

يوضح رؤية المبحوثين حول ترتيب أبرز المشكلات المجتمعية

المشكلات المبحوث	البطالة	الصحة	التعليم	الإسكان	المياه	الفساد
1	2	3	4	6	5	1
2	2	3	4	5	6	1
3	4	3	2	6	5	1
4	2	3	4	5	6	1
5	2	6	3	4	5	1
6	5	4	1	6	3	2
7	3	2	1	5	6	4
8	6	3	1	5	4	2
9	3	2	1	5	6	4

10	5	3	1	6	4	2
11	4	3	1	5	2	6
12	4	2	6	3	5	1
13	3	4	2	6	5	1
14	1	3	2	5	6	4
15	5	1	2	6	3	4
16	3	2	1	4	5	6
17	4	2	1	5	6	3
18	3	2	1	4	6	5
19	2	3	1	5	6	4
20	5	4	1	6	3	2
مج	68	58	40	102	97	55

يتضح من الجدول السابق أن المبحوثين قد أعطوا أولوية الأختيار لمشكلة التعليم بالعدد (40) ويعكس ذلك بالطبعة واقع مستوي التعليم وتردي أوضاعه في مصر علي كل المستويات وخروج مصر من التصنيف العالمي لأفضل جامعات العالم بالإضافة إلي وجود مشكلات مرتبطة بالتعليم متعلقة بالبنية التحتية للمدارس وغياب التجهيزات والوسائل التعليمية الحديثة وتكدس الفصول والتسرب الدراسي وتكدس المناهج التعليمية في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية وعدم الربط والإنفصال الشديد بين التعليم (وخصوصاً الجامعي) واحتياجات سوق العمل ، كل ذلك ربما جعل لمشكلة التعليم الأولية في اختيار المبحوثين ، وتأتي فى المستوى الثانى بعدها مباشرة مشكلة الفساد بالعدد (55) لتعكس أيضاً حالة من عدم الرضا لدي المبحوثين بأوضاع المؤسسات في مصر وانتشار الفساد بأشكاله سواء كان مالياً أو إدارياً وما يترتب علي ذلك من خسائر فادحة تتكبدها الدولة من ميزانيتها كل عام بالإضافة إلي انتشار البيروقراطية المرضية في قطاعات كثيرة مما يؤثر علي كم وقوع الخدمات التي تقدم للمواطنين. وفي المستوي الثالث لاختبارات المبحوثين تأتي مشكلة الصحة بفارق ضئيل

عن الفساد وبعدد (58) وربما يرجع ذلك إلي سوء حالة المستشفيات الحكومية بشكل عام وانتشار الأمراض بشكل كبير وعدم وجود الدعم المالي الكافي لتجهيز المستشفيات والوحدات الصحية بالإضافة إلي أزمة الدواء واختفاءه في الفترة الأخيرة ، ثم تأتي مشكلة البطالة بعدد (68) في جدول ترتيب الأولويات للمبحوثين وذلك لتفشي المشكلة وتفاقمها بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة ففي ظل عدم وجود خطة حكومة للتوظيف والتشغيل واضحة المعالم في مصر نجد أن القطاع الخاص لازال غير قادر علي استيعاب كل هذه الأيدي العامله من الشباب بالإضافة إلي تمسك البعض بقيم التوظيف الحكومي وعدم استيعاب ثقافة العمل الحر في ظل التحول الرأسمالي في المجتمع المصري وتراجع دور القوي العاملة في التوظيف ، ثم تأتي مشكلة المياه في الترتيب الخامس بعدد (97) ومن وجهة نظر الباحث يعتبر هذا الترتيب متأخر بعض الشئ علي هذه المشكلة التي باتت تشكل تهديداً للأمن القومي المصري مع البدء في تشغيل سد النهضة بأثيوبيا ونقص المياه مما يمكن أن يؤدي إلي تقليص الرقعة الزراعية في مصر وبالتالي نقص الغذاء ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مشكلة الإسكان بعدد (102) رغم انتشار العشوائيات والتكدس العمراني وخصوصاً في المدن الكبري وارتفاع أسعار مواد البناء بشكل عام مما أثر كثيراً علي أسعار الوحدات السكنية سواء بنظام التملك أو الأيجار وربما التوسع في إنشاء المدن الجديدة والسكنية ومشروعات نقل العشوائيات كان له أثر في جعل هذه المشكلة في ذيل الترتيب من حيث اختيار المبحوثين .

ويحاول الباحث فيما يلي عرض وتقديم رؤية المبحوثين للمشكلات الست من حيث تحديد أطراف كل مشكلة ، رؤيتهم لمدى تأثيرات هذه المشكلة على المجتمع وأخيرا توجهاتهم نحو إيجاد حلول علمية للمشكلة

(1)مشكلات التعليم :

أ – حدد المبحوثون أطراف المشكلة في كل من المعلم ، الطلاب ، المدرسة والجامعة بالإضافة إلي المنزل ودور عملية التنشئة الاجتماعية وضرورة موافقة أولياء الأمور علي عودة (الضرب للمدارس) وإلغاء برامج محو الأمية وتوجيه ميزانيتها للمنشآت التعليمية وذلك لكون دور الدولة كطرف رئيسي في المشكلة ، طرف آخر يتمثل في المادة العلمية التي يدرسها الطلاب

ومدي ملاءمتها للواقع العملي ومدي جاهزية الأبنية التعليمية ودور القطاع الخاص في حل المشكلة. لقد ركزت عينة الدراسة علي دور الدولة متمثلا في الحكومة كطرف رئيسي للمشكلة.

ب- وعن أهم التأثيرات المجتمعية للمشكلة عبر المبحوثين عن ذلك بعدم وجود معلمين أكفاء ، التسرب الدراسي ، انتشار التسيب وعدم الحزم واستخدام القوة المناسبة ، انهيار الأخلاق بالمدارس وغياب الضمير ، تدمير الإنتماء ، تقديم خريجيين لا يحتاج لهم سوق العمل ، مؤهلين نفسياً لعمل آخر غير احتياجات السوق ، غياب أساليب الجذب في المدارس ، عدم ظهور علماء تستفيد منهم البلد قلة الوعي العام ، انتشار البلطجة بالمدارس وضياع هيبة المدارس ، انهيار قيمي وأخلاقي ، انتشار الجهل ، عدم القدرة علي ملاحقة التطور التكنولوجي .

ج- أما عن الحلول العلمية من وجهة نظر المبحوثين لهذه المشكلة فكانت ضرورة تعيين مدرسين أكفاء تربويين لفهم طبيعة الطالب اجتماعياً وثقافياً وعقلانياً ، محاربة الدروس الخصوصية وزيادة رواتب المعلمين لتأمين حياة كريمة لهم ، الاهتمام بالمدارس الحكومية والأنشطة بداخلها ، تطوير المناهج الدراسية ، عودة هيبة المعلم ، دعم الأنشطة المدرسية التي تولد الأحساس بالانتماء ، وجود نظام للتقييم التراكمي من الروضة وحتي الجامعة ، ربط التعليم بسوق العمل ، تخصيص جزء أكبر من الموازنة للتعليم والبحث العلمي ، أحياء القيم الاجتماعية الأصيلة ، تطبيق نظام التعليم الإلكتروني ، إحكام الرقابة علي المدارس .

(2) الفساد :

أ – حدد المبحوثين أطراف هذه المشكلة في كل من معدومي الضمير وهواة الكسب السريع ، الدولة من خلال بعض الأشخاص، والحكومة من خلال قلة المتابعة بالإضافة إلي المواطنين أنفسهن، وبعض مؤسسات الدولة وكبار المسئولين ، وعبر عن هذه النقطة أحد المبحوثين بقوله (من الوزير للغفير) كل مؤسسات الدولة ، (الجهاز الإداري للدولة يحتاج للنسف) ، الرقابة الإدارية طرف أساسي في المشكلة .

ب- وعن تأثيراتها علي المجتمع فكان في قلة الضمير والوعي ، الرشوة والمحسوبية وتوريث المهن والتعامل بطبقية ، هدم الدولة وانتشار عدم المساواة. إن كل مشكلات مصر يكاد يكون

سببها الفساد سواء مالي أو إداري ، انهيار مبدأ تكافؤ الفرص وسيطرة أصحاب النفوذ علي الأجهزة والوظائف الهامة. ويؤدي الفساد إلي حدوث تقلبات وثورات في المجتمع ووجود أشخاص (فوق القانون) ويعوق الفساد أي عمليات للتقدم ويهدر المال العام ، اختيار قيادات لا فكر لها يعد أحدث تأثيرات الفساد وعدم رضا المواطنين وعدم تحقيق أي إنجاز. لقد أصبحت الرشاوي حق مكتسب وكل حسب مركزه وعلاقاته بالآخرين ، فالفساد متفشي في كل قطاعات الدولة وكلنا مسئولون عنه.

ج- ولعلاج المشكلة طرح المبحوثون بعض الحلول مثل : وضع المواطن المصري في الدور الرقابي لنفسه ومن حوله في العمل ، نشر الأخلاقيات والعودة للدين والضمير ، ضرورة التدقيق في اختيار القيادات والاعتماد علي أهل الخبره لابد من الاعتماد علي التكنولوجيا ووجود منظومة متكاملة للرقابة والمحاسبة ، ضرورة تطبيق القانون بعدل وإعادة النظر لمفهوم الكفاءة بمعناه الحقيقي ، تفعيل صور الرقابة التي نص عليها الدستور ، التكافل الاجتماعي لسد احتياجات موظفي الدولة من الأجور ، أن يكون التوظيف مستنداً علي الدرجة العلمية ، إحلال وتجديد القيادات في المؤسسات الحيوية بالدولة ، ميكنة التعامل مع الجهات الحكومية ، ضرورة تعيين الرجل المناسب في المكان المناسب ، وإصدار تشريعات لمكافحة الفساد وتحديد طرف الخلل في كل وزارة من الوزارات ، المسئولية مشتركة وعلي الدولة فتح المزيد من الاستثمارات وأختيار الوزراء بشكل مناسب لابد من وجود قوانين ضد كل فاسد ومخالف للقانون .

(3) مشكلات الصحة :

أ – حدد المبحوثون أطراف هذه المشكلة في كل من المستشفيات والمواطنين والأطباء ، والعاملين بالصحة و الدولة ، بالإضافة إلي إزدواجية القوانين المتمثل في السماح للأطباء بالعمل في القطاعين العام والخاص ، وضعف الإدارة الصحية وأعتبر البعض المستشفيات الخاصة طرفا رئيسا للمشكلة بالإضافة إلي الأجهزة الرقابية بشكل عام ، والفساد الإداري ووزارة الصحة ، لقد حمل الكثير من المبحوثين الدولة المسئولية الرئيسية في هذه المشكلة وذلك لسوء أوضاع وتجهيزات المستشفيات الحكومية وعدم وجود رؤية واضحة من جانب الإدارة

الصحية لحلها، من جانب وفرض رقابة علي الجهازين الطبي والإداري بهذه المستشفيات من جانب آخر .

ب- فيما يتعلق بتأثيراتها المجتمعية فتمثلت من وجهة نظر المبحوثين في أنتشار الأمراض والأوبئة وكثرة الوفيات ، التواطؤ مع المستشفيات والعيادات الخاصة ، التأثيرات النفسية علي المواطن وقلة الإنتماء للوطن ، ضعف الرعاية الصحية وعدم توفر العلاج للمواطنين ، وتدني مستوي الإنتاج وضعف القدرة علي العمل وتدمير القوة البشرية وانتشار الامراض المستعصية و خلق مجتمع غير قادر علي مواجهة التحديات .

ج- وعن أهم الحلول المقترحة لهذه المشكلة فكانت ضرورة وجود العديد من المستشفيات المجهزة في المدن والمراكز وتعيين الأطباء الأكفاء ، تحسين المستوي المادي وأجور الأطباء في المستشفيات الحكومية ، وإحكام الرقابة علي المستشفيات الحكومية وتفرغ الأطباء لها نظير أجر مناسب ، لابد من تفعيل مستويات العلاج الثلاثة داخل المستشفيات الحكومية المجاني والاقتصادي والفندقي وفقاً للحالة الاقتصادية للمريض وخصوصاً أنها موجودة بالقانون ودعم الصحة لغير القادرين ورفع الدعم عن القادرين ، تفعيل ميزانية الصحة في الدستور وتطوير المستشفيات الحكومية بالإضافة إلي منح الفقراء الحق في دخول المستشفيات الخاصة وتلقي العلاج بها ، وضرورة وجود بطاقة صحية لكل مواطن ومراقبة سوق الدواء ، تفعيل دور الوحدات الصحية الريفية والاهتمام بإعداد الأجهزة الطبية (أطباء وتمريض) ، لابد من وضع رؤية من جانب الدولة للتأمين الصحي الشامل وإعطاء حقوق رعاية للمستشفيات من قبل شركات أدوية نظير تدريب الأطباء والتمريض وزيادة نسبة الصرف علي البحث العلمي للسيطرة علي الأمراض .

(4) البطالة :

أ – حدد المبحوثون أطراف المشكلة في كل من الحكومة والمتعطلين عن العمل والدولة ورجال الأعمال وأعتبر البعض الشباب طرفا أساسيا للمشكلة لأنه لا يريد شغل بل يريد وظيفة ، بالإضافة إلي خطط التنمية والسياسات الاقتصادية والنظام الرأسمالي والانفتاح وبيع القطاع

العام ، ونظام التعليم وقوانين الاستثمار والصناعة (التي لا تدعم المستثمر الصغير) وصناع القرار، فالحكومة هي الطرف الأساسي للمشكلة .

ب- تؤثر هذه المشكلة علي المجتمع من خلال انتشار السرقة والسطو المسلح وممارسة الرذيلة والمخدرات والفساد ، والجريمة ، فالبطالة تدمر المجتمع بأسره وتحول المجتمع إلي غاضب وفاقد للغد بالإضافة إلي التأثيرات النفسية وتشكيل أعباء علي الأسرة ، وتؤدي إلي مستوي معيشي وصحي منخفض وعدم قدرة الفرد علي إعالة نفسه ومن حوله ، وانتشار الإرهاب والفتن الطائفية ، والأنهيار القيمي والأخلاقي .

ج – ولحل هذه المشكلة لابد من وجود خطط من قبل الحكومة للتوظيف ووجود ورش فنية ومهنية لاستيعاب العاطلين من أصحاب المهن ، منح قروض جماعية للشباب للأشتراك فى مشروعات معاً ودعم التدريب التحويلي ، ودعم ثقافة العمل الحر والأفكار الجديدة ، لابد من تغيير الفكر (الشباب ، الحكومة ، المجتمع) وتعديل توجهات الشباب نحو العمل والأهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وكسر الجمود والروتين ، لابد من ربط التعليم والبحث عن أسواق جديدة للتصدير وتفعيل قوانين العمل الخاصة بمعاش البطالة ، بناء مصانع جديدة لاستيعاب طاقة العمل ، تخصيص مساحات من أراضي الدولة لعمل مشروعات للشباب والاستغلال الأمثل لموارد الدولة ، والاهتمام بالتعليم وتشجيع الاستثمار .

(5) مشكلات المياه :

أ – عدد المبحوثون أطراف هذه المشكلة في كل من وزارة الري ومجالس المدن والمجالس القروية ، بالإضافة إلي الناس أنفسهم وثقافة التعامل مع المياه ، وسلوكيات الأفراد ونظم إدارة المياه والري بالطرق القديمة ، وشركة المياه والصرف الصحي .

ب- وأهم تأثيرات هذه المشكلة تمثل في عدم وجود حياة في القري الصحراوية ، وإهدار المياه وعدم الترشيد ، سوف تؤدي المشكلة لزيادة سعر المياه كالكهرباء وتؤثر علي نمو الرقعة الزراعية ودخل المواطن ، وتهديد الأمن الغذائي والأمن القومي ، وأنتشار التلوث والأمراض ، وتهديد حياة المصريين ككل وتسبب انهيار اقتصادي بالإضافة إلي ارتفاع تكلفة المياه النظيفة .

ج- لابد من دراسة الأولويات لتوصيل المياه في كل القري من خلال رؤساء مجالس المدن والمحافظين ، إحكام الرقابة من قبل الحكومة ، دخول أنظمة ري حديثة كالري بالتنقيط ، تحلية مياه البحر ، إعادة تدوير مياه الصرف الصحي والزراعي ، تقليص مساحات الأراضي المزروعة بالأرز ، وجود حملات توعية بضرورة ترشيد الأستهلاك من جانب الدولة والمجتمع المدني ، تغيير جميع شبكات المياه ، تجديد المحطات الصالحة للاستخدام ، التيسير علي الناس في الحصول علي مياه نظيفة ، ضرورة التواصل مع الدول المجاورة للحفاظ علي حصة مصر من المياه (وبالطبع يقصد المبحوث دول حوض النيل بصرف النظر عن استخدامه الكلمة مجاورة) ، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوعية الناس ، تطبيق القانون علي إلقاء مخلفات المصانع ، والمزارع في النيل بشكل صارم .

(6) مشكلات الإسكان :

أ – يري المبحوثون أن أطراف هذه المشكلة يتركز في وزارة الإسكان ، مجالس المدن والناس أنفسهم من خلال المالك والمستأجر والدولة من خلال القانون الجديد والمساعدة في القضاء علي الرقعة الزراعية ورفع الدعم عن الإسكان الشعبي وهيئة المجتمعات العمرانية والمستثمرين (الملاك).

ب- فيما يتعلق بتأثيرات المشكلة فتتمثل في قلة الرقعة الزراعية ، انتشار العشوائيات وارتفاع أسعار الإيجارات ، وعدم الشعور بخصوصية المسكن وتحول معظم رؤس الأموال إلي الاستثمار العقاري رغم أنه لا يحقق إضافة للاقتصاد وانتشار الازدحام وتفشي الأمراض وتردي مستوي الخدمات والتشرد وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع .

ج- وحول الحلول المقترحة لهذه المشكلة يري المبحوثون ضرورة إنشاء مدن جديدة ووحدات سكنية لمحدودي الدخل ، وتيسير الحصول علي المسكن والتدقيق والمتابعة عند استلام الوحدات السكنية لضمان وصولها لمستحقيها ، وإعادة نظام الإيجار القديم وتدخل الدولة لمنع الاحتكار وتخصيص جزء من مشروعات الإسكان الاستثماري لغير القادرين ، والتوسع الأفقي غرباً وشرقاً ، ضرورة تعامل الناس بوعي مع قوانين الإسكان ، بث برامج توعية بخطورة الزيادة

السكانية ، مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وحدات سكنية وعدم الاعتماد علي جهة بعينها فقط .

(الصفوة وعقلانية النظر إلى مشكلات المجتمع) تعقيب ووجهة نظر :

ظهر من خلال العرض السابق أن الكثير من المبحوثين كان لديهم القدرة علي تحديد أطراف المشكلات إلي حد بعيد وأتسمت رؤيتهم بالتكامل وعدم تحميل طرف المسئولية دون الآخر إلا في بعض المشكلات مثل الفساد والصحة علي سبيل المثال وقع فيهما بشكل واضح عبء المسئولية على الدولة وربما يرجع ذلك لضعف الجهاز الإداري للدولة من ناحية وسوء حالة المستشفيات الحكومية ونظام التأمين الصحي من ناحية أخري وفي مشكلات أخري مثل المياه علي سبيل المثال حمل الكثير من المبحوثين المسئولية للمواطنين كطرف رئيسي للمشكلة ، إلا أنه وبوجه عام كانت هناك رؤية متوازنة لتحديد الأطراف من وجهة نظر الباحث .

وكذلك فيما يتعلق بتأثيرات المشكلة علي المجتمع لقد عبر المبحوثون عنها بشكل واضح يعكس حالة من الوعي بهذه المشكلات وأبعادها ، أما من حيث الحلول المقترحة لكل مشكلة يري الباحث أنها كانت تتسم بالتقليدية بعض الشيئ ولم يلجأ المبحوثون لحلول ابتكارية إلا بشكل محدود للغاية .

وفيما يلي يعرض الباحث لبعض الأراء غير الموضوعية من وجهة نظره التي أوردها بعض المبحوثين أثناء المقابلات حول بعض المشكلات :

- ففي مشكلة (الفساد) يذهب أحد المبحوثين إلي أن هناك تأثير إيجابي للفساد علي المجتمع يتمثل في سرعة إنجاز المصالح لدي بعض الجهات وهنا يتساءل الباحث لماذا لم نبحث عن طرق مشروعة وقانونية لسرعة إنجاز المصالح بدلاً من النظر إلى الرشاوى والمحسوبية علي أنها تمثل إيجابية داخل مؤسسات الدولة .
- وفي مشكلة (البطالة) يذهب أحد المبحوثين إلي أنها تؤدي إلي انتشار الأخوان ، وبصرف النظر عن أختلافنا مع هذه الجماعة المحظورة فهل كل أعضائها كانوا من المتعطلين عن العمل ؟ فقد تؤدي البطالة إلي التطرف بشكل عام ولكن لماذا خص الأخوان دون غيرهم ؟

- أقترح بعض المبحوثين حلولاً ساذجة لمشكلة البطالة مثل : منح السيدات نصف الراتب نظير ترك العمل لدعم توظيف الشباب ، وبصرف النظر عن الكثير من المشكلات النوعية التي يمكن أن يسببها هذا الحل وعلي المستويين الدولي والمحلي ، يتساءل الباحث كيف يمكن أن نغفل المكانة التي وصلت إليها المرأة في المجتمع حتي وصلت لمنصب وزير ومحافظ، وهل تقضي المرأة كل هذه السنوات للتعليم لكي تجلس في المنزل ؟ واقترح آخر وجود تشريع يفرض الاستقلالية علي الأبناء في سن مبكرة عن الأسرة ، وربما يكون هذا التشريع ملائم لواقع دول أخري وثقافات أخري ولكن في ظل ضعف فرص العمل وارتفاع أسعار المسكن وعدم ترسيخ ثقافة الإستقلال للأبناء من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم ومنذ وقت مبكر يكون من الصعوبة تطبيق مثل هذا التشريع ، وأقترح ثالث إلغاء التعليم الفني وعمل تدريب مهني لكل المجالات مع أن هناك دول حول العالم تقدمت بفضل الاهتمام بالتعليم الفني ، وإذا حدث وتم عمل تدريب مهني لكل التخصصات والمجالات فلماذا نقوم بالتخصص من البداية ؟
- أما في مشكلة (المياه) مياه الرى والشرب حدد أحد المبحوثين هيئة الطرق والكباري كطرف للمشكلة ؟؟ وذهب آخر إلي إنشاء مصانع لصنابير المياه تعمل بشكل أوتوماتيك (أي الصنابير) بمجرد وضع يد الشخص تحتها لترشيد الأستهلاك ويري الباحث أن مثل هذه النوعية من الصنابير ربما تكون مكلفة للغاية ولا يستطيع المواطن العادي تحمل عبء شرائها أو صيانتها ، وأقترح مبحوث آخر الحد من انتشار ملاعب الجولف لاستهلاكها كميات كبيرة من المياه ويتساءل الباحث هل بالفعل أصبحت ملاعب الجولف منتشرة إلي الحد الذي يجعلنا نحملها مسئولية هدر المياه في مصر (علي حد علم الباحث لا يوجد ملعب واحد للجولف بمدينة المنيا كلها) .

ويقترح أحد المبحوثين عمل خط مائي موازي للنيل يبدأ بالفيوم وينتهي بالسلوم ، وبصرف النظر عن مدي الجدوي الاقتصادية لهذا المشروع يتساءل الباحث كيف يكون هذا الخط موازياً للنيل وفي نفس ذات الوقت ينتهي بالسلوم ؟

- وفي مشكلة (الإسكان) أقترح أحد المبحوثين تفريق سكان المناطق العشوائية لعدم تكوين بؤر إجرامية ، ويري الباحث أن الدولة بدأت في التخطيط للحد من انتشار المناطق العشوائية بنقل العشوائيات إلي مناطق سكنية أخري وأكثر ملائمة للظروف المعيشية ولكن ما هي الكيفية التي يمكن بها تفريق سكان العشوائيات وفقاً لرؤية ، المبحوث السابقة ؟

واقترح آخر إعادة نظام الإيجار القديم للوحدات السكنية ، وذلك علي الرغم من الجهود التي يبذلها الخبراء من العديد من التخصصات للوقوف علي تشريعات تساعد علي الخروج من الأزمات التي سببها هذا النظام وتحقق العدالة بين المالك والمستأجر ، وذهب ثالث إلي أن مشكلة الإسكان ليس لها حل فالأسعار مرتفعة وموارد الناس محدودة وذلك بدلاً من البحث عن أساليب للحد من المشكلة بصورة أو أخري .

- لقد نفي بعض المبحوثين وجود بعض المشكلات من الأساس فذهب أحد المبحوثين وتحديداً في مشكلة المياه إلي القول بأنها مشكلة دولية ومصر ليس لديها أزمة في المياه وهنا يتساءل الباحث ألم يتابع مشكلات تلوث المياه في مصر أو تقليص المساحات المزروعة بالأرز والدلتا لنقص المياه أو حتي ملف سد النهضة وتوقعات البعض بأزمة مائية في مصر

ومن ناحية أخري ذهب أحد المبحوثين بأن مصر لا يوجد فيها مشكلة إسكان والدولة قدمت مساحة واسعة لعلاج المشكلة والقضاء علي العشوائيات (الناس بتاخد الشقق تبيعها) وذلك علي حد تعبيره كما ورد بالمقابلة وبالطبع يري الباحث أنه لا يمكن تعميم هذه الحالة علي كل الناس من جهة ومن جهة أخري لازال أمام الدولة الكثير من التحديات للقضاء علي العشوائيات والتي تعد جزء من المشكلة وليست المشكلة كلها فمشكلة الإسكان مرتبطة بالعديد من المشكلات كالتكدس وإنهيار البنية التحتية والمرور

والتخطيط العمراني وغيرها من التحديدات التي لا زالت تحتاج إلي المواجهة والتخطيط من جانب الدولة .

نتائج الدراسة

1. أظهرت الدراسة إعطاء المبحوثين أولوية الاختيار لمشكلات التعليم والفساد والصحة علي الترتيب
2. أظهرت الدراسة أن مشكلات الإسكان والمياه والبطالة جاءت في أسفل الترتيب من حيث اختيار المبحوثين .
3. أظهرت الدراسة وجود رؤية تكاملية من جانب المبحوثين في تحديد أطراف معظم المشكلات الاجتماعية
4. ظهر في بعض المشكلات تحميل المسئولية بشكل أكبر علي طرف دون آخر وفقا لطبيعة المشكلة نفسها فعلي سبيل المثال حمل معظم المبحوثين مسئولية الفساد علي الحكومة في حين كان المواطنون يمثلون الطرف الرئيسي في مشكله مثل المياه
5. أظهرت الدراسة عدم واقعيه بعض توجهات المبحوثين نحو تأثيرات وحلول بعض المشكلات وعدم ملاءمتها مع الواقع

توصيات الدراسة

1. ضرورة وضع خطة متكاملة للنهوض بمنظومة التعليم في الدولة تراعي كل شرائح المجتمع ومشاركة المجتمع المدني فيها
2. دعم الاجهزه الرقابية للدولة وزيادة صلاحيتها للحد من انتشار الفساد
3. توجيه الميزانية المناسبة لقطاع الصحة وأعادة هيكلة المستشفيات وتطبيق القانون فيما يتعلق بمستويات العلاج المجاني والاقتصادي والفندقي
4. ضرورة وجود تكامل وتعاون بين الجهات الحكومية والاهلية في الحد من كل المشكلات السابقة

5- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية وتطبيقها علي كل الأطراف المعنية بهذه المشكلات للوقوف علي أسبابها و تأثيراتها والطرق المثلي للحد من انتشارها

الملاحق

دليل مقابلة للمرشحين وأعضاء البرلمان (دائرة بندر المنيا)

حول موضوع

توجهات الصفوة نحو بعض المشكلات الاجتماعية

إعداد

محمد محمود عبدا لرازق

مدرس علم الاجتماع المساعد –كلية الآداب – جامعة المنيا

(بيانات هذه المقابلة سرية ولا تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي

أولا : البيانات الأساسية :

1– الاسم :

2– السن :

3– النوع :

4– الحالة الزواجية :

5– التعليم :

6– المهنة :

7– الدخل الشهري تقريبا :

8– الحيازة / مشروعات استثمارية :

9– عضوية الأحزاب / الائتلافات :

10– محل الميلاد (ريف – حضر) :

11- محل الإقامة :

12- نوع الترشح (حزبي – مستقل)

ثانيا : الخلفية العائلية :

الصلة بالمبحوث	المهنة	التعليم	أصول وممتلكات
الأب			
الأم			

ثالثا : رؤية المبحوث لأبرز المشكلات المجتمعية :

1- البطالة

2- الصحة

3- التعليم

4- الإسكان

5- المياه

6- الفساد

(يقوم المبحوث بترتيب المشكلات السابقة وفقا لأولويتها من وجهة نظرة ، ثم يعرض وجهة نظرة ورؤيته للمشكلة من خلال : تحديد أطراف كل مشكلة ، ثم مظاهرها وتأثيراتها وأخيرا يطرح رؤيته حول الحلول العلمية المقترحة للحد من المشكلة أو مواجهتها)

جداول الدراسة

جدول (1)

يوضح توزيع فئات السن لعينة الدراسة

م	فئات السن	العدد
1	من 25 : 30	1
2	30 : 35	1
3	35 : 40	5
4	40 : 45	2
5	45 : 50	7
6	50 : 55	2
7	60 فأكثر	2
مجـ		20

جدول (2)

يوضح توزيع النوع بعينة الدراسة

م	النوع	العدد
1	ذك	16
2	أنثي	4
مجـ		20

جدول (3)

يوضح الحالة الزواجية لعينة الدراسة

م	الحالة الزواجية	العدد
1	أعزب	2
2	متزوج	18
3	مطلق	-
4	أرمل	-
	مج	20

جدول (4)

يوضح الحالة التعليمية لعينة الدراسة

م	الحالة التعليمية	العدد
1	متوسط	1
2	فوق متوسط	1
3	جامعي	13
4	فوق جامعي	5
	مج	20

جدول (5)

يوضح الحالة المهنية لعبته الدراسة

م	الحالة المهنية	العدد
1	مديرون	4
2	أصحاب مهن علمية	4
3	أصحاب مهن حرة	7
4	فنيون وأعمال إدارية	4
5	خارج قوة العمل	1

	جملة	20

جدول (6)

يوضح فئات الدخل الشهري لعينة الدراسة

م	فئات الدخل	العدد
1	من 1000 : 3000	5
2	3000 : 5000	2
3	5000 : 7000	1
4	7000 : 10000	5
5	10000 فأكثر	7
	مجـ	20

جدول (7)

يوضح الحيازة / المشروعات الاستثمارية لدي عينة الدراسة

م	نوع الحياة / المشروعات	العدد
1	عقارات	7
2	حيازة زراعية	7
3	مشروعات استثمارية	7
4	لا يوجد	8

جدول (8)

يوضح عضوية عينة الدراسة للأحزاب السياسية أو الائتلافات

م	العضويـة	العدد
1	نعم	8
2	لا	12
	مج	20

جدول (9)

يوضح محل الميلاد لعينة الدراسة

م	محل الميلاد	العدد
1	ريف	1
2	حضر	19
	مج	20

جدول (10)

يوضح نوع الترشح لدي عينة الدراسة

م	نوع الترشح	العدد
1	حزبي	7
2	مستقل	13
	مج	20

جدول (11)

يوضح الانتماء العائلي لعينة الدراسة

م	الأنتماء العائلي	العدد

1	مدينة المنيا	7
2	قري أو مراكز تتبع المنيا	8
3	محافظات أخري	5
	مجـ	20

جدول (12)

يوضح مهنة كلا من الوالدين لعينة الدراسة

م	المهنة	الأب	الأم
1	مديرون	7	4
2	أصحاب مهنة علمية	4	1
3	أصحاب مهن حرة	8	-
4	فنيون وأعمال إدارية	1	2
5	ربة منزل	-	13
	مجـ	20	20

جدول (13)

يوضح الحالة التعليمية لكل من الوالدين لعينة الدراسة

م	الحالة التعليمية	الأب	الأم
1	أمي	-	1
2	يقرأ ويكتب	-	2
3	ابتدائي قديم	4	6

4	إعدادي	-	2
5	متوسط	8	4
6	فوق متوسط	1	-
7	جامعي	6	5
8	فوق جامعي	1	-
	مج	20	20

جدول (14)

يوضح أصول وممتلكات الوالدين لدي عينة الدراسة

م	الأصول والممتلكات	الأب	الأم
1	أراضي زراعية	15	11
2	عقارات	7	5
3	مشروعات تجارية	2	-
	لا يوجد	1	7

جدول (15)

يوضح الحيازة الزراعية بالأفدنة لدي الوالدين لعينة الدراسة

م	الحيازة الزراعية	الأب	الأم
1	2 فدان	-	1

2	5 فدان	4	2
3	10 فدان	4	4
4	20 فدان	3	2
5	35 فدان	-	1
6	50 فدان	4	1
مجـ		15	11

[1](1) Wayen k. , D. Davis (editor) . Theme cities : solution for urban problems , New York , Springer , 2015 , P.1

(2)إسماعيل علي سعد . أسس علم الاجتماعي السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص 141 .

(3)إسماعيل علي سعد ، قضايا المجتمع والسياسة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص 219 .

(4) محمد نصر مهنا ، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2002، ص 392 .

(5) علي عبدالرازق جلبي وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 9 .

(6) محمد سعيد فرج وآخرون ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1999 ، ص 7 .

(7) علي عبدالرازق جلبى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 13 .

(8) عدلي السمري وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 ، ص ص 16- 17 .

(9) دلال ملحس استيته ، عمر موسي سرحان ، المشكلات الاجتماعية ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2012 ، ص ص 20: 17 .

(10) William Chromium and J. Julian . Social problems , New Jersey , Pearson Education , Fourteenth edition , 2012.

(11) دلال محلسي استيته ، عمر موسي سرحان ، مرجع سابق ، ص 24 -28 .

(12) محمد سعيد فرج وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 10- 12 .

(13) إسماعيل على سعد . نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسي دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 141.

(14) مختار الصحاح . الجزء الأول ، ص 153

(15) محمد بن مكرم ابن منظور . لسان اللسان : تهذيب لسان العرب دار الكتب العلمية ، بيروت ، الجزء الثانى ، 1993 ، ص 28 .

(16) محمود مصطفى كمال ، السياسة والمجتمع : الأسس النظرية والمنهجية، دار التيسير ، المنيا ، 2003 ، ص . ص 107-106

(17) عبد الحليم الزيات : فى سوسيولوجيا بناء السلطة : الطبقة – القوة – الصفوة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 126

(18)Frank N.mgill . "Survey of social science" Salem press, New Jersey, 1995, vol 14.

(19) George Kourvetaris " Political Sociology" : Structure and process " Allyn and Bacon , Boston 1997 . P.P 16-17

(20)نبيل السمالوطى . بناء القوة والتنمية السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 ، ص 87 .

(21)George Kourvetaris, Op cit , P. 20

(22) محمود عبد الحميد حمدى ، ناجى بدر إبراهيم ، التغير فى بناء المجتمع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 14

(23) عاطف احمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص.ص 29-30

(24)Robert J . waste " Community Power , SAGE Publications , Beverly hills , P. 15

(25) السيد الحسينى . علم الاجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا ، دار المعارف، الإسكندرية ، 1981 ، ص . ص 79-80

(1) Anol Bhattacherjee . Social science research: principles, methods, and practices, creative commons attribution, Florida, 2012, p 73.

(**2**) G. C .Ramamurthy ; Research Methodology , dreamtech Press ,New Delhi ,2012 ,p.157